

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	البيان	رقم
أ	آية قرآنية	1
ب	الإهداء	2
ج	الشكر والتقدير	3
د	ملخص الدراسة	4
و	Abstract	5
ح	قائمة المحتويات	6
ى	قائمة الجداول	7
ل	قائمة الأشكال	8
م	قائمة الرسومات البيانية	9
ن	مقدمة	10
ن	مشكلة الدراسة	11
ت	أهمية الدراسة	12
ت	أهداف الدراسة	13
ت	فرضيات الدراسة	14
س	منهجية الدراسة	15
س	حدود الدراسة	16
س	خطة الدراسة	17
ع	الدراسات السابقة	18
1	الفصل الأول : القوائم المالية (المفاهيم، الأهداف ، العرض والإفصاح)	19
2	المبحث الأول : مفهوم وأهداف القوائم المالية	20
9	المبحث الثاني : معايير العرض والإفصاح في القوائم المالية	21
21	الفصل الثاني : الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية	22
22	المبحث الأول : تعريف وتنظيم السياسات المحاسبية	23
33	المبحث الثاني: السياسات المحاسبية (الأهداف ، العرض والإفصاح)	24
41	الفصل الثالث : المخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير (المفاهيم والمعالجة)	25
42	المبحث الأول : مفاهيم المخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير	26
ح		
53	المبحث الثاني : المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير في القوائم المالية	27
70	الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	28
71	المبحث الأول : خصائص عينه الدراسة	29
96	المبحث الثاني : إختبار صحة الفرضيات	30
127	النتائج والتوصيات	31
130	قائمة المراجع	32

ط
قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
57	بيانات المشتريات والمبيعات خلال الفترة (حالة تطبيقية)	1
58	جدول يوضح تكلفة المبيعات وقيمة المخزون السلعي آخر المدة عند إستخدام طريقة المتوسط المرجع	2
58	جدول يوضح تكلفة المبيعات وقيمة المخزون السلعي آخر المدة عند إستخدام طريقة الداخل أخيراً خارج أولاً .	3
59	جدول يوضح تكلفة المبيعات وقيمة المخزون السلعي آخر المدة عند إستخدام طريقة الداخل أولاً خارج أولاً .	4
59	جدول يوضح مقارنة تكلفة المبيعات ، مجمل الربح ، قيمة المخزون السلعي آخر المدة وفقاً للطرق الثلاث	5
67	جدول يوضح الإختلاف بين الدول من حيث التعريف والمعالجة المحاسبية والإفصاح لنفقات البحوث والتطوير	6
71	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق المؤهل العلمي	7
73	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق التخصص	8
74	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق المركز الوظيفي	9
75	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق سنوات الخبرة	10
78	التوزيع التكراري لاجابات المبحوثين على أسئلة الإستبيان	11

97	المتوسطات الحسابية الموزونة والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على أسئلة الإستبيان	12
104	نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على الأسئلة (11-1) فى الإستبيان .	13
109	نتائج تحليل التباين الأحادى لدلاله الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص أن الثبات فى سياسات التسعير للمخزون السلعى والإفصاح الكافى عنه فى القوائم المالية يزيد من التأكد والمصداقية والثقة فى هذه القوائم لدى مستخدميها .	14

ى

111	نتائج تحليل التباين الأحادى لدلاله الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص أن القوائم المالية لا تعطى شفافية المعلومات المحاسبية عند إتباع أكثر من طريقة لتقييم المخزون السلعى .	15
114	نتائج إختيار مربع كاي لدلاله الفروق للإجابات على الأسئلة (22-12) فى الإستبيان	16
119	نتائج تحليل التباين الأحادى لدلاله الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص أن صعوبة تحديد العائد من تكاليف البحوث والتطوير يؤدى إلى الخطأ فى المعالجة المحاسبية مما ينتج عنه قوائم ماليه لا تعكس الوضع الحقيقى للمنشأة	17
122	نتائج تحليل التباين الأحادى لدلاله الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص أن الإفصاح الكافى عن تكاليف البحوث والتطوير فى القوائم المالية والإيضاحات المرفقة يخلق الثقة لدى مستخدمى هذه القوائم ويساعدهم فى إتخاذ قرارات سليمة .	18
124	نتائج تحقيق فرضيات الدراسة	19

ك
قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
15	قائمة الدخل ذات المراحل وفقاً للنظرية الإجمالية	1
16	عرض الميزانية فى شكل حساب (T)	2
17	عرض الميزانية فى شكل تقرير مالي (الإسلوب الأول)	3
17	عرض الميزانية فى شكل تقرير مالي (الإسلوب الثانى)	4
18	الشكل الأساسى لقائمة التدفقات النقدية	5
39	تغيير طريقة تسعير المخزون من FIFO إلى LIFO	6
44	تكلفة البضاعة المباعة	7
53	تكلفة البضاعة المباعة	8
56	طريقة المتوسط المرجع	9
66	قائمة المركز المالي فى 31/12/1994م	10
66	قائمة الدخل فى 31/12/1995م	11
66	قائمة المركز المالي فى 31/12/1995م	12

ل
قائمة الرسومات البيانية

رقم الصفحة	اسم الرسم البياني	رقم الرسم
72	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق المؤهل العلمي	1
73	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق التخصص	2
74	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق المركز الوظيفي	3

75	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق سنوات الخبرة	4
81	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الأول	5
81	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثاني	6
82	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثالث	7
83	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الرابع	8
83	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الخامس	9
84	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال السادس	10
84	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال السابع	11
85	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثامن	12
86	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال التاسع	13
86	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال العاشر	14
87	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الحادي عشر	15
88	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثاني عشر	16
88	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثالث عشر	17
89	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الرابع عشر	18
90	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الخامس عشر	19
91	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال السادس عشر	20
92	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال السابع عشر	21
92	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثامن عشر	22
93	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال التاسع عشر	23
93	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال العشرون	24
94	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الحادي والعشرون	25
94	التوزيع التكراري للمبحوثين على السؤال الثاني والعشرون	26
125	التوزيع التكراري للمبحوثين وفق الآراء	27

٤ خلفية عن الدراسة والدراسات السابقة

مقدمة :

ظهرت الحاجة إلى المحاسبة في القرون الوسطى نتيجة استخدام النقود كوسيلة لقياس قيم المعاملات حيث كانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني في ذلك

الوقت وبظهور الثورة الصناعية وظهور الشركات المساهمة حيث انفصال الملكية عن الإدارة تطورت المحاسبة وخرجت من عزلتها وأصبح هناك انفتاح بينها وبين علوم الإدارة والإحصاء وبحوث العمليات وأدى هذا التطور إلى ازدياد مهام ومسئوليات المحاسب وتطورت وظيفة المحاسبة من محاسبة الحراسة إلى خدمة المساهمين والدائنين والمصارف الحكومية ... الخ .

هناك انتقادات كثيرة وجهت إلى الفكر المحاسبي منها أنه يفتقر إلى الترابط بين مكوناته المختلفة كما هناك تعارضاً صارخاً فيما بينها وأخطر هذه الانتقادات هو عدم توافر معالجات موحدة للكثير من الأحداث المحاسبية المتشابهة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الثقة في القوائم المالية وكذلك يترك مجالاً واسعاً للاختيار بين أسس بديلة مختلفة كلها متعارف عليها بين المحاسبين لمعالجة نفس الظاهرة وأن التباين هذا لا ينصب فقط على الطرق التي يستخدمها المحاسب في إنتاج المعلومات وإنما يمتد إلى أسس القياس والتقويم مثلاً رسملة الأصول المستأجرة ، معالجة أثر تقلبات مستويات الأسعار وأنه ليس هناك أساس علمي يمكن الاعتماد عليه للمفاضلة بين هذه البدائل وأن إعداد القوائم المالية يعتمد كثيراً على الاجتهاد الشخصي .

لكن ظهور الجمعيات المهنية والتي أهمها لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) ساعدت في إيجاد معايير عالمية تسهم بشيء من التوحيد في الممارسات المحاسبية وفي هذه الدراسة يتم التعرض للإفصاح في القوائم المالية عن المخزون السلعي الذي يمثل بنداً هاماً وكبيراً في هذه القوائم وتتعدد طرق تقييمه التي ينتج عنها أرقاماً مختلفة للدخل المحاسبي تشير إلى عدم صحة هذه القوائم وإلى تضليل مستخدميها وكذلك تكاليف البحوث والتطوير التي تعتبر أصولاً غير ملموسة يصعب تحديد منافعها المستقبلية التي بناءً عليها تتم المعالجة المحاسبية لها في القوائم المالية.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من تعدد الطرق المستخدمة في تقييم المخزون السلعي كالوارد أولاً صادر أولاً ، الوارد أخيراً صادر أولاً ، المتوسط المرجح ، التكلفة الفعلية ، القيمة البيعية الصافية ... الخ والتي ينتج عنها أرقاماً مختلفة للدخل المحاسبي يصعب معها عقد المقارنات الزمانية والمكانية وبالتالي تضليل مستخدمي هذه القوائم وكذلك صعوبة معالجة تكاليف البحوث والتطوير فهذه الأنشطة تعتمد في نتائجها على مدى تحقيقها للهدف المرجو منها ومدى تأثيرها على اقتصاديات الوحدة في الفترات المقبلة حيث جرى العرف المحاسبي على اعتبارها :

ن

1. خسائر في حالة خلوها من منافع حالية أو مستقبلية.
 2. مصروفات إيرادية إذا اقتضت منافعها على الفترة الحالية.
 3. مصروفات رأسمالية إذا كانت هناك منافع متوقعة في المستقبل.
- ولكن صعوبة تحديد المنافع من تكاليف البحوث والتطوير يؤدي إلى الخطأ في المعالجة المحاسبية لهذه التكاليف وبالتالي قوائم مالية مضللة في عملية اتخاذ القرار.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث في أن المخزون السلعي يمثل بنداً هاماً وكبيراً في قائمتي الدخل والمركز المالي للمنشأة ويؤثر كثيراً في رقم صافي الأرباح التي تحققها والتي يقاس بها نجاح أو فشل المنشأة وكذلك تكاليف البحوث والتطوير وهي أصولاً غير ملموسة ذات قيم عالية أحياناً وقد تختلف معالجتها حسب ظروف الحال للمنشأة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها وبما أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على هذه

القوائم في توزيع استثماراتهم التوزيع الأمثل فيجب الإفصاح عن هذه البنود وعن كل ما يجعلها مضللة لأصحاب الشأن.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. عكس مفاهيم وأهداف القوائم المالية.
2. كيفية العرض والإفصاح في القوائم المالية .
3. عكس مفاهيم المخزون السلعي والطرق المتعددة في تقييمه وأثر ذلك على الإفصاح في القوائم المالية .
4. تعريف تكاليف البحوث والتطوير وأهميتها والمعالجة المحاسبية لها وطرق الإفصاح عنها في القوائم المالية.

فروض الدراسة

في ضوء مشاكل البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه يهتم الباحث باختبار صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

1. تقييم المخزون السلعي وفقاً لسياسات التسعير المختلفة يعطي نتائج متباينة في القوائم المالية.
2. لا تعطي القوائم المالية شفافية المعلومات المحاسبية عند إتباع أكثر من طريقة لتقييم المخزون السلعي.

ت

الفرضية الثانية :

1. صعوبة تحديد العائد من تكاليف البحوث والتطوير يعطي قوائم مالية لا تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة .
2. الإفصاح الكافي عن تكاليف البحوث والتطوير يزيد من درجة المصادقية والتأكد عند اتخاذ القرار .

أسلوب الدراسة

يقوم هذا البحث على بعض المناهج مثل المنهج الإحصائي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي وكذلك المنهج التحليلي.

حدود الدراسة

حدود مكانية : ولاية الخرطوم
حدود زمانية : 2005م .

خطة الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى الآتي :

الفصل الأول : القوائم المالية (المفاهيم ،الأهداف ، العرض والإفصاح

.)

المبحث الأول : مفهوم وأهداف القوائم المالية.

المبحث الثاني : معايير العرض والإفصاح في القوائم المالية.

الفصل الثاني : الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية

المبحث الأول : تعريف وتنظيم السياسات المحاسبية .

- المبحث الثاني : السياسات المحاسبية (الأهداف ، العرض والإفصاح).**
الفصل الثالث : المخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير (المفاهيم والمعالجة).
المبحث الأول : مفاهيم المخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير .
المبحث الثاني : المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير في القوائم المالية .
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية .
المبحث الأول : عينة الدراسة
المبحث الثاني : اختبار صحة الفرضيات .

س

الدراسات السابقة :

1. دراسة فائزة محمد أحمد آدم / 2000م / مشاكل الإفصاح في

القوائم المالية (1) :¹

- تعرض هذه الدراسة لمشاكل الإفصاح في القوائم المالية المجمعمة بين الشركة القابضة وتابعاتها من حيث طرق المحاسبة عنها ومقدرة الشركة القابضة بالإفصاح كاملاً عن جميع الأحداث التي تحدث في الشركة التابعة والتي تمثل أهمية مادية تؤثر في مصداقية القوائم المالية وتسعى هذه الدراسة لاختبار صحة الفرضيات التالية :-
1. الإفصاح في القوائم المالية يعتبر ذا أهمية قصوى إذ أنه يوفر معلومات مفيدة تساعد مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .
 2. مقدرة القوائم المالية على استيعاب العمليات التي تؤثر وتتأثر بها كل من الشركة القابضة والتابعة.
 3. عدم مراعاة أسس التقويم والتصنيف والإفصاح الشامل بين الشركات جميعها سواء القابضة أو التابعة سيقبل من موثوقية ومصداقية المعلومات التي تنتج عن القوائم المالية المجمعمة.
- توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج العامة والخاصة منها :-
1. عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والضوابط لإعداد القوائم المالية الموحدة ينتج عنه قوائم مالية مضللة.
 2. الإفصاح في القوائم المالية الموحدة يساعد في التعرف على الموقف المالي للمجموعة ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة .
 3. تباين طرق المحاسبة عن الاندماج يؤدي إلى تباين المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة.
- كما توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات منها :-
1. ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية والموحدة.
 2. ضرورة الإفصاح الكافي في قوائم المجموعة قبل الاندماج وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة قبل إعداد القوائم المالية الموحدة ثم التأكيد على ضرورة إيضاح ما تحويه بنود تلك القوائم.
 3. العمل على إيجاد طريقة مناسبة للمحاسبة عند الاندماج تعالج فيها الانتقادات التي توجه إلى كل من طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح.

¹ فائزة محمد أحمد آدم / مشاكل الإفصاح في القوائم المالية / الخرطوم / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / رسالة ماجستير غير منشورة / 2000م.
ع

4. ضرورة وضع لائحة ملزمة على تنظيم عملية المحاسبة عند الاندماج حتى تستعيد القوائم المالية الموحدة مصداقيتها.
5. عملية الاندماج بالمصارف يجب أن تصحبها دراسات عميقة حتى يتم اتخاذ قرارات صائبة بشأنها.

2/ دراسة صالح محمد السيد / 2004م / الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق (1) :²

- ركزت هذه الدراسة على التعريف على مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بمعايير الإفصاح الدولية وكذلك التعليمات الصادرة عن سوق الأوراق المالية لكي تتمكن هذه الشركات من أخذ موقعها الحقيقي في الأسواق المالية وهل توجد علاقة بين العائد على الاستثمار ودرجة التزام الشركات الصناعية بالمعايير وكذلك علاقة حقوق المساهمين بذلك وتعود أهمية الدراسة إلى إبراز الإفصاح بالنسبة للبنود الواردة في القوائم المالية وتقوم الدراسة باختبار صحة الفرضيات الآتية :
1. لا يوجد اختلاف بين الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في درجة التزامها بالمعايير الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
 2. لا يوجد اختلاف بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح بين الشركات الكبيرة والصغيرة .
 3. لا يوجد علاقة بين سنة تأسيس الشركة ودرجة التزامها بالمعايير.
 4. لا توجد علاقة بين العائد على الاستثمار ودرجة التزام الشركات الصناعية بالمعايير.
 5. لا توجد علاقة بين حقوق المساهمين ودرجة التزام الشركات الصناعية بالمعايير.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك التزام عالي بالمعايير ومتطلبات الإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية كما لا توجد علاقة بين التزام الشركات الأردنية المساهمة بالمعايير وسنة التأسيس والعائد على الاستثمار وحقوق المساهمين وأوصت هذه الدراسة بكثير من التوصيات منها التشديد على التزام الشركات بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية ومتطلبات هيئة الأوراق المالية وخلق الثقة لدى الجمهور والأطراف المعنية بالإفصاح وضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتلوث وتشجيع الإفصاح الاختياري بالإضافة إلى الإجماعي والإفصاح عن القطاعات المختلفة في المنشأة وتحسين الإفصاح حول عدم التأكد لمقاييس أصول والتزامات معينة وتوسيع مبدأ العدالة في الإفصاح والفصل بين الأنشطة العادية وغير العادية والإفصاح عن مبلغ فروقات أسعار الصرف وقيمة الخسائر المعترف بها نتيجة الانخفاض في الموجودات والأثر التراكمي للمتغيرات في السياسات المحاسبية والأخطاء الجوهرية .

3/ دراسة هشام محمد مصباح / 2000م / آثار تقييم المخزونات على القوائم المالية :³

تناولت هذه الدراسة مشاكل الرقابة وتقييم المخزونات من حيث التخزين وكلفة شراء المواد والسياسات المتبعة في التسعير وأثار معدل التغير في المستوى العام للأسعار على المخزونات ومعالجة الأصناف التالفة والراكدة وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المحاسبي للمخزونات من خلال التحقق من الوجود والملكية وتخفيض رأس المال المستثمر في المخزونات إلى أقل حد ممكن وزيادة معدل دوران المخزون وتلافي التقادم والتلف والركود وشراء المواد بالكميات الاقتصادية وتشجيع إتباع المعايير المحاسبية وتسعى هذه الدراسة لاختبار صحة الفرضيات الآتية :

^{1,2} صالح محمد السيد / الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق / الخرطوم / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / رسالة دكتوراه غير منشورة / 2004م.

³ هشام محمد مصباح / آثار تقييم المخزونات على القوائم المالية / السودان / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / رسالة ماجستير غير منشورة / 2000م.

1. تقييم المخزونات وفقاً لسياسات التسعير المختلفة يؤدي إلى تغير قيمة بند المخزونات في قائمة حساب الدخل والميزانية العمومية.
2. تقييم المخزون وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار يعطي القيمة الحقيقية لبند المخزونات في قائمة حساب الدخل والميزانية العمومية.
توصلت الدراسة إلى أن أحكام الرقابة على عناصر المخزون تتم من خلال استخدام الأدوات والوسائل الحديثة والمعايير المحاسبية المختلفة التي تؤدي إلى رقابة المخزون وأنه يجب على المنشأة الالتزام بالثبات في السياسات المتبعة ولا بد من مطابقة نتائج الجرد الفعلي مع السجلات الخاصة بالمخزونات وأن التغيرات في الأسعار تؤثر إلى حد كبير في دلالة البيانات المحاسبية وفاعليتها ، وأن القوائم المالية تكون مضللة في حالة تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار.

كما توصي الدراسة بضرورة استخدام الحاسبات الآلية وبحوث العمليات ونظم المعلومات بالإضافة إلى النظام المتبع لتسجيل المخزونات مع إتباع المعايير المحاسبية التي تحدد الإجراءات المختلفة للمخزون وضرورة إتباع الجرد المستمر والسنوي والتخلص من الأصناف الراكدة حتى يمكن تقييم رصيد المخزونات في نهاية العام المالي بقيمة أقرب إلى التكلفة الجارية وعلى المنشآت التي تكون معظم استثماراتها بالعملة المحلية مما يجعلها عرضة للآثار السالبة لمشكلة التضخم أن تتم تعديلات في سجلاتها وفقاً لقيمة التكلفة التاريخية والقيم السعريّة المناظرة بأسعار سنة الأساس.

4 / دراسة مأمون مدني مهدي سبيل / 2004م دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية :1

اهتمت الدراسة بالنظر إلى مدى فاعلية وكفاءة التقارير والقوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات الاستثمارات الأجنبية وتتمثل مشكلة الدراسة في دراسة جدوى التقارير والقوائم المالية المنشورة للمستثمرين ودرجة إسهام هذه التقارير في جذب الاستثمارات الأجنبية وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية وتسعى هذه الدراسة لإثبات صحة الفرضيات الآتية :

1. يعتمد المستثمرون الأجانب في قراراتهم لدرجة كبيرة على مصادر ونوعية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة.
2. مدى الشفافية والمصادقية التي تتوفر في المعلومات المحاسبية المفصح عنها والتي تؤثر بصورة كبيرة على مستوى كفاءة السوق المالية وبالتالي جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج العامة والخاصة منها أن التقارير المالية المنشورة هي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات بغرض الاستثمار لذا من الضروري نشرها في توقيت ملائم حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في المعلومات المنشورة لأجل فائدة وترشيد القرار الاستثماري وإن نقص درجة الشفافية وعدم التشدد في التقارير والقوائم المالية المنشورة تتسبب في تدني مستوى الإفصاح المحاسبي وبالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي أن هناك عدة عوامل تؤثر على كفاءة السوق المالية مثل جودة المعلومات المحاسبية والأوضاع السياسية والاقتصادية ولوائح السوق كما أوصت هذه الدراسة بضرورة توفير الجهات المسؤولة بالدولة لكافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين الأجانب وتبني سوق الخرطوم للأوراق المالية لبرامج توعية اقتصادية استثمارية لجمهور المستثمرين مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الإستخدام الأمثل وأن تقوم

14. مأمون مدني مهدي سبيل / دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية / الخرطوم / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / رسالة ماجستير غير منشورة / 2004م.

الجهات المسؤولة بالدولة بالعمل على حث الشركات بالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التناسق المحاسبي الدولي.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة تتعرض إلى مشاكل الإفصاح عموماً وخاصة الإفصاح عن القوائم المالية المجمعة بين الشركات القابضة وتابعاتها من حيث المحاسبة عنها ومقدرة الشركة القابضة بالإفصاح كاملاً عن جميع الأحداث في تابعاتها بالإضافة إلى مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بمعايير الإفصاح الدولية والتعليمات الصادرة عن سوق الأوراق المالية وتتعرض هذه الدراسات أيضاً إلى آثار تقييم المخزونات على القوائم المالية من حيث سياسات التسعير والتغيير في المستوى العام للأسعار وأخيراً توضيح دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية بينما تركز هذه الدراسة على مشاكل الإفصاح في القوائم المالية عن المخزون السلعي من حيث تعدد طرق التقويم والمعالجة المحاسبية لتكاليف البحوث والتطوير.

يتضح أن جميع هذه الدراسات تركز على مشاكل الإفصاح في القوائم المالية وتؤكد على أن القوائم المالية مضللة إذا لم تقترن بإفصاح شامل عن جميع البنود التي تحتويها.